

## بأي منطق نفكر؟ القوانين.. بين الحتمية والنسبية

د. أشرف موسى (\*)



وسرعة الحيوانات ونمو النباتات  
وسقوط الأمطار وغير ذلك.. ومع  
محاولاته الدؤوبة للتعرف على علل  
وأسباب كل ما يحدث حوله ارتقى  
الإنسان بعقله كي يعرف بوجه عام  
الإجابة على سؤال لا يسأله في واقع  
الحال إلا كائن مميز وموجود مختلف  
عن باقي الموجودات.. والسؤال هو  
"ماهي العلة الأساسية لإيجاد  
ذلك الكون من حولي؟ هل هناك  
سبب مرئي أم غائب؟ وما الغاية من  
خلقي؟ ومن واقع تميزي عن غيري

منذ أن نشأت الحياة الإنسانية  
على الأرض وكان في خاطر الإنسان  
أن يعرف الكثير عما حوله من  
كائنات وظواهر طبيعية، وكانت  
غاياته متباعدة حول سبب تلك  
المعرفة، فتارة يكون السبب هو  
المعرفة دفعا للضرر الحاصل من بعض  
الكائنات والظواهر كالبراكين  
والزلازل، وتارة يصبو إلى تحقيق  
النفع والفائدة لتحسين معيشتة  
وأساليبها كرجبته في معرفة سر طيران  
الطائر وسباحة الأسماك والبرمائيات

(\*) باحث مصري.

فهل هناك دور أو وظيفة ينبغى على أن أقوم بها؟؟".

ومع التطور البشرى وزيادة عمر الإنسان وخبراته التراكمية فى التعامل مع ما حوله من كائنات وظواهر كونية مختلفة، زادت تطلعاته وغما أمله فى أن يجد ضالته فى معرفة العلل الأساسية لما حوله، ومع يقينه بأن ثمة قوانين غائبة عنه تحكم حركة ماحوله ونواميس حتمية للطيران والسرعة والبناء الهندسى والقوة وغيرها، بذل الإنسان على مر الأزمنة والأمكنة جهودا كبيرة لتحليل تلك القوانين، فحاول الطيران طائنا أن الأجنحة هى السبب الرئيسى والعلة الذاتية للطيران، وتنبه بعد فشل تلك التجربة بأن الريش والجناحين ماهى إلا علل عرضية تساهم فى التحليق ليس إلا وأن ثمة علل ذاتية أكثر قوة هى العامل المؤثر بالفعل فى تحقيق حلمه الأزل بالصعود عاليا.. إلى أن أتم الإنسان مراده ليس فى التحليق عاليا فحسب بل وخارج إطار

كوكبنا أيضا.. فبات الإنسان الأسرع والأقوى والأكثر سيطرة على كل ماحوله والأكثر معرفة بأغلب مسببات ما يحدث حوله من ظواهر طبيعية.. حتى وصل بتحليله لأسباب ما يحدث بأن يتنبأ بالأمطار والزلازل والبراكين بعد فترة كذا من الزمن!!

والسؤال المفصلى الهام "مالذى آمن به الإنسان واعتقد بمحتميته فأوصله يقينه إلى تحقيق العديد من تطلعاته؟" إنهما فى الواقع عاملان وليسا عاملا واحدا..

الأول هو علمه اليقيني بأن جميع ما يحيط به يرتبط بأسباب وقوانين تحكم تواجده وحركته وعلاقاته، فأمن الإنسان بقانون السببية أو أصل العلية، وتمادى إيمانه به بأن جعل هذا القانون هو الذى يقوم عليه نظام الكون كله بما فيه الإنسان نفسه.. ففضلا عن الاكتشافات العلمية والتى هى نتيجة تصديقه بوجود قانون العلة والمعلول.. فإن الأثر والمؤثر

يلعب دوراً أساسياً في تحليل العلاقات الإنسانية وتفسير التطور التاريخي والمجتمعي، وهو القانون الذى يستفز عقل الإنسان نحو التفكير ومحاولة الوصول إلى نتائج لكل شيء عبر تحديده لأسباب كل شيء!!

والعامل الثانى هو ثقة الإنسان فى عقله بالتوصل إلى العلل الأساسية وقدرته على الوصول إلى نتائج ملموسة تدر عليه الفائدة وتجلب له السعادة والراحة.. هذه الثقة هى التى جعلت منه مخلوقاً إيجابياً متفائلاً يسعى لنيل المعرفة والاعتراف من بحر علل الكون اللامتناهى، بل ويتجه للطبيعات والفلسفة ويعلن بجرأة شديدة بأن السعى للعلم هو أقصى أمانيه وغاية أحلامه..

ولأن هناك ارتباطاً قوياً بين هذين العاملين فقد استفاد منهما الطبيعيون فضلاً عن الفلاسفة الذين - ومن خلال قانون السببية - تطرقوا إلى الكلام عن وجود سبب عاقل وإله

غير مرئى هو المسئول عن إيجاد الكون بكل ما فيه.. وفى ذلك يقول المؤرخ البريطانى جون بيورى: "وقد كان من فلاسفة الإغريق القدماء من اقتنع بهذه النظرية التى يبدو لنا أن العلم الحديث يؤيدها بأبحاثه فى كل ميدان من ميادينه، ولكن العلماء قد أخذوا منذ عهد قريب ينظرون إلى هذه القاعدة بقليل من الجزم وكثير من الاحتياط.. وهم يفضلون أن يثبتوها على أنها (إطراد التجربة) لا على أنها قانون السببية لأن فكرة السببية تقودهم إلى ما وراء الطبيعة!!" (١).

ولأن قانون السببية بطبعه يفضى إلى ضرورة البحث عن الخالق والإله الحكيم الذى دبر تلك النواميس المنظمة للكون، ورغم ذلك فهو القانون الذى ينبغى أن يعترف التحريبيون بوجوده لأن من خلاله وصلوا إلى قمة انتصاراتهم العلمية فى عصر الحداثة، فإن انتقادات أكثر الحداثيين إنكاراً للميتافيزيقا لذلك

القانون لم تصل إلى حد إنكار القانون نفسه.. بل فقط التشكيك في بعض تفاصيله مثلما هو الحال مع ديفيد هيوم في قوله: "إننى أشك كثيرا فيما إذا كان ممكنا أن نعرف علة عن طريق معلولها فقط"<sup>(٢)</sup>، فهو لم ينكر وجود العلة بل شكك في أن تصير النتائج طريقا موثوقا للوصول إلى العلة الذاتية للأشياء.

ورغم أن المقام لا يتسع للرد على ذلك التشكيك ومدى موضوعيته، وكذلك على الإشكالية الأخرى التي قدمها قائلها: "الحجة الرئيسية على وجود الله مستمدة من نظام الطبيعة.. فأنت تقر بأن تلك حجة تسير من معلولات إلى علل.. وإن لم تستطع أن تبين هذه المسألة فإنك تقر أن نتيجتك فاشلة"<sup>(٣)</sup>، إلا أن إنكار قانون العلة لم يجرؤ أحد من التجريبيين في عصور النهضة أن يقترب منه وإلا صار مجنوناً وغير معترف بحقيقة التقدم العلمى الحاصل بفضل ثقة العلماء بذلك القانون

الذى لم يخذلهم أبداً في أى موقف من المواقف العلمية وفي أى تجربة من التجارب.. وهو ما أكدته هنتر ميد في كتابه "الفلسفة، أنواعها ومشكلاتها"<sup>(٤)</sup> قائلا: "كشفت نظرية دارون عن تلك العملية المنتظمة الهائلة التي تتحكم في أشكال الحياة ذاتها، بدا كأن الزحف المطرد للحتمية قد بلغ أقصى مداه، فقد تبين عندئذ أن كل الحوادث في المجال الطبيعى هي نتائج مباشرة لحوادث سابقة، وأن الظواهر الواقعة في نطاق تجربتنا تكاد تكون قابلة للتفسير أو يلوح أنها ستكون قابلة للتفسير على أساس قوانين العلة والمعلول الصارمة، وظهر بوضوح متزايد أن العمل الرئيسى للعلم إنما هو صياغة هذه القوانين العلية. واقتنع العلماء أنفسهم بأن في استطاعتهم تلبية كل ما يطلبه الذهن من تفسيرات وذلك إذا أمكنهم إعلان الاندماج التام بين مختلف أوجه تجربتنا في نسق واحد هائل من علاقات العلة والمعلول.

وفي هذه الأثناء ازداد الفلاسفة اهتماما بمشكلة العلية وأصبحوا بدورهم يشعرون بأن مفهوم العلة مفهوم رئيسي في التجربة البشرية، وهكذا أصبح نطاق الحتمية عند نهاية القرن التاسع عشر، يكاد يكون شاملاً.

بقيت فقط الإشكالية المعرفية قائمة "هل قانون العلة فطري ومستمد من العقل الإنساني أم مستمد من التجربة كنتيجة لها وليس دافعا وسببا للتجارب مثلما يؤكد الفلاسفة الميتافيزيقيون؟".

ولكن على أبواب دخولنا عصر مابعد الحداثة اجترأ المفكرون لا على النيل والإنكار المطلق لذلك القانون فحسب، بل على كل الحتميات والقوانين الأخرى أيضا.. بما في ذلك التشكيك المطلق في الوجود نفسه، وهل أفكارنا تمثل الوجود على هيئته أم هناك اختلاف بين ما يدور في ذهننا وبين الحقيقة ذاتها.. ووصل التشكيك مداه بالتساؤل هل ما يدور

في ذهننا هي أفكارنا نحن؟ وهل الذهن المفكر الذى صنع اللغة ليعبر بها عن أفكاره وما يدور بخلده.. هل اللغة صنعة التفكير أم التفكير هو صنعة اللغة!! لا نستطيع أن نقول إن هذا العصر هو عصر قلب الحقائق رأسا على عقب لأن هذا الانعكاس لو كان متعمدا لاحتاج المفكرون إلى دليل عليه.. ولكن هيهات أن يأتوا بأدلة على آرائهم فيسقطون مرة أخرى أسرى لحتمية أن لكل شيء سبباً فيصبح نقدهم لذلك القانون يحتاج هو الآخر إلى علة!! لم يقع مفكرو عصر مابعد الحداثة في ذلك الفخ المضحك ولكن أعلنوا ضمناً تشكيكاًهم المطلق في القوانين والحقائق حتى يخرجوا من مطب اليقينية والحتمية ولو بالإنكار.. فباتت معالم ذلك العصر الرئيسية تحمل اللافئات المعروفة الثلاثة والتي نسميها كل يوم عبر جميع وسائل الإعلام حتى تكاد تخرق آذاننا وهي "كل شيء نسبي" و"التحرر المطلق"

و"الشك في المعرفة والعلم" ..

بالتالى قدم مفكرو ذلك العصر  
ثلاثة تحديات أمام قانون العلة وغيره  
من القوانين الحاكمة للتفكير الإنسانى  
وهى:

١- القوانين بشكل عام جبرية  
وتقيد حرية الإبداع.

٢- حتمية القوانين تعنى أن هناك  
حقائق مطلقة فى حين أن الحق نسى.

٣- هناك أشياء لانعرف لها  
قوانين وعلل.

وأمام تلك التحديات لايسعنا إلا  
أن نفرّد أمامها ردودا قاطعة تزيل  
الإبهام قسمناها على أربعة عناوين  
كالتالى:

أولاً- القوانين حتمية وليست  
جبرية:

رغم الخلط الكبير بين مفهومى  
الجبرية والحتمية والذى يقع فيه  
الفوضويون، إلا أن الفارق كبير بين  
الحتمية والجبرية بحيث لا يدركه إلا  
الحتميون أنفسهم، كما قال هنتر  
ميد: "كان من العوامل الأخرى التى

أدت إلى زيادة تعقيد النزاع  
الناشب حول الحتمية، عدم القدرة  
على التمييز بين هذا الرأى وبين  
القدرية FATALISM من البداية،  
فخصوم الحتمية قلما كانوا  
يستطيعون أن يدركوا أو أن يعترفوا  
على الأقل أن هناك فارقا بين  
الموقفين، على حين أن الحتمى ذاته  
كان يشعر بأن الفارق بين الإثنين  
عميق، ولو شئنا الدقة لقلنا أن القدرية  
هى مذهب الحتمية المقدرة  
PREDETERMINISM كما أن  
المصطلح الشائع الجبرية  
PREDESTINATION يصلح بدوره  
مرادفاً<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا تكون القوانين حتمية  
بمعنى أنه عمليا لا يمكن التحرر من  
قوانين العلة، واستحالة جمع النقيضين  
فى أى مجال من مجالات العلوم، ومع  
هذا فهى ليست جبرية بحيث تحيلك  
إلى نتيجة واحدة مقدرة سواء عملت  
بتلك القوانين أم تملصت منها. وهذا  
الفارق الجوهرى بين الحتمية والجبرية

نلخصه في مقوله شهيرة جدا وهى  
 "من جد وجد ومن زرع حصد"  
 فتلك القاعدة قانون نتيجه ليست  
 واحدة في جميع الأحوال بحيث  
 تسرى على من لم يجتهد أو من لم  
 يزرع أيضا!! بل وكما يقول  
 الدكتور عصمت سيف الدولة: "لو  
 لم يكن كل شيء خاضعاً في حركته  
 لقوانين ونواميس حتمية لما استطاع  
 الناس أن يعدوا بالنزول على سطح  
 القمر وأن يصمموا ويصنعوا أدواته  
 المتفقة مع ظروفه وأن ينزلوا عليه.

إن حتمية القوانين أو النواميس  
 التى تضبط حركة الأشياء والظواهر  
 لا تعلمنا أكثر من أنه إذا حدث  
 كذا.. حدث كذا، وإذا لم يحدث  
 كذا.. لم يحدث كذا، وهو أمر  
 يعرفه الفلاحون الذين يعلمون علم  
 اليقين أنهم إذا لم يرفعوا الماء من النهر  
 إلى مزارعهم جفت الأرض وإذا  
 جفت الأرض مات الزرع وإذا مات  
 الزرع لا يحصدون شيئاً.. هذه الحتمية  
 لازمة ليتصور الناس المستقبل الذى

ينتظرهم إذا لم يتدخلوا في تغييره.  
 أما الذين لا يعرفون تلك القوانين  
 أو النواميس أو الذين لا يحترمون  
 حتميتها، فسيذلون جهودا عشوائية  
 لتغيير واقعهم أو يستسلمون  
 لقدرهم<sup>(٦)</sup>.

أيضا فإن وجود تلك القوانين  
 لا يحرم الإنسان من قدرته الإبداعية،  
 بل على العكس فتلك المعايير هى  
 الوحيدة التى تكفل للناقد أن يحكم  
 من خلالها على إبداع المبدع وإخفاق  
 الفاشل، فمن أين لى أن أعرف أن  
 تلك المعزوفة الموسيقية لبيتوهوفن  
 رائعة؟ وقصة طه حسين متميزة؟  
 وقصيدة الفرزدق مبدعة؟ إنها بسابق  
 معرفتى بأن الإبداع فى الموسيقى يكون  
 عبر قواعد السلم الموسيقى التى لم  
 تكن أبدا مانعة لإبداع المبدع وتميز  
 الموسيقيين، بل إن قواعد القصة أو  
 الشعر هى التى تساعد الناقد على أن  
 يصنف المبدع فيقول هذا شاعر  
 وذلك روائى.. هذه فقط أمثلة نقرر  
 منها بأن القوانين لم تمنع السائر على

الشخص الواحد فيها إلى أن يتم تعميمها بين جميع الأفراد، وبالتالي فلكل شخص مقياسه وميزانه للحقيقة كما يقول السوفسطائي الشهير بروتاغوراس "الإنسان مقياس الأمور في وجودها وفي عدم وجودها.. ولا يتعدى هذا الحكم إلى غيره" (٧).

وذلك المذهب أسماه حكماء الإسلام بالمذهب "العندي"، بمعنى أن الحقيقة ليست كذا بل هي عند فلان كذا وعند علان كذلك وعند خلان هكذا.. ورغم خطورة تلك الإدعاءات وقتها والتي كادت أن تقضى على العلم والفلسفة كما نوه الدكتور يوسف كرم: "هذا مثال من عبث السفسطائيين، ومهما يقال من أنهم أخرجوا الثقافة من المدارس الفلسفية ونشروها في الجمهور وأنهم مهدوا للمنطق والأخلاق، فقد كادوا يقضون على الفلسفة لولا أن أقام الله سقراط ينتشلها من هذه الورطة المهلكة" (٨)، إلا أن ردود سقراط

هديها من الإبداع ولكن من خلالها نستطيع التمييز بين الإبداع والعبثية.. فكيف نميز إذن بين إبداع فرضية علمية تتكلم عن نشأة الأرض وبين فشل نظرية أخرى؟ إنه عن طريق حجم وقوة الأدلة التي ساقها الأول تأييدا لفرضيته بالمقارنة مع هشاشة وضعف أدلة الآخر.. فقوة وضعف الأدلة تحتاج إلى قوانين للتمييز بين الأدلة الموضوعية والأدلة غير العلمية.. فهل كانت القوانين مانعا للإبداع؟! أم معيارا للإبداع نفسه ودافعا للتمييز؟

ثانيا- حتمية القوانين تعنى وجود الحق المطلق!

بدأ التشكيك في المطلق وإلحاق النسبية بالفضائل الأخلاقية والعلم وقوانين التفكير مبكرا في عصر اليونان بأن انتشر التيار السوفسطائي محاربا لكل اليقينيات والحتميات، تارة بالإنكار التام، وتارة بالتشكيك المطلق، وتارة بأن يدعى بعضهم بأن الحقيقة لا تتعدى وجهة نظر



للفلسفة، والمنطق، وحتى للعلم نفسه...<sup>(٩)</sup>.

ومثلما قال الفرنسي المعاصر جان بودريار عندما شكك في واقعية العالم وأطلق عليه مصطلح "عالم فوق الواقع" قائلا: "نحن نعيش في عالم مغالى في واقعيته، وهمى! بين إشارات ليس لها علاقة بالسطح المؤقت للواقع"<sup>(١٠)</sup>.

والمضحك أن ما لا يعرفه النسبيون - سواء القدماء أو الحاليين - أنهم وضعوا بأنفسهم أكبر نقض يواجهون أنفسهم به عندما أقروا أن (كل علم نسبي) فهل أن هذه القضية مطلقة أم نسبية؟ فإن قالوا أنها مطلقة، فهو اعتراف بعلم مطلق لا يخضع لرأي شخص أو إجماع ظرف ما. فإنهم أرادوا إثبات نسبية كل القضايا فتورطوا بإثبات إطلاق قضية لم تسلم من النقض، وإن قالوا: إنها نسبية، فتفقد بذلك صلاحيتها كقانون كلي مطلق لسائر القضايا والأحكام، بل وينبغي أن يواجهوا

وأفلاطون ومن بعده أرسطو كانت كافية جدا للرد على تلك المحاولات السلبية والعقيمة للتشكيك في المعرفة. ومع انتهاء عصر الحداثة، عاد مفكرو مابعد الحداثة إلى نفس ذات السفسطة القديمة وربما استعملوا نفس المصطلحات والتساؤلات مع صبغها ببعض المصطلحات العلمية المناسبة لطبيعة العصر نفسه، مثلما جاء في كتاب "أقدم لك الفلسفة" بأن "ربما كان في استطاعتنا أن نفهم فلسفة مابعد الحداثة على نحو افضل على أنها تسيطر عليها ثلاث (إذا) كبيرة هي كالاتى:

- إذا كانت الأفكار البشرية لم تعد مضمونة على أنها أفكارنا نحن...  
- إذا كانت اللغة التي نفكر بها لايمكن أن تشير بطريقة ذات معنى إلى العالم الذى يقع خارج ذواتنا...  
- إذا كانت معانى الدلالات اللغوية المستقلة ذاتيا تتبدل باستمرار...

فلا بد إذن أن نحمل أنباء سيئة

لا يناظر، بل لا يدري موجود هو أم لا) كيف يُرد عليه؟ وهل مخاطبته إلا كالسكوت عنه؟ ولا يجوز فيمن هذا حاله إلا التأديب دون غيره من الأساليب، يقترح البغدادى من أهل السنة (أن يعاملوا بالضرب والتأديب وأخذ الأموال منهم، فإذا اشتكوا من ألم الضرب، وطالبوا أموالهم قيل لهم: إن لم يكن لكم ولا لأموالكم حقيقة، ولم تشككون من الألم، فما هذا الضجر؟ ولم تطلبون مالا حقيقة له؟)"<sup>(١)</sup>.

وعمليا، حكم النسيون على أنفسهم بأنفسهم، حينما نفوا الإدراك المطلق والقواعد الكلية، فلا يحق لهم بعد ذلك إصدار حكم كلي أو قاعدة عامة بنسبية جميع القضايا، إذ يبقى هذا أمر نسبي وخاص بهم، لا ينبغي فرضه على الآخرين، حقا إن فرض النسبية في كل شيء هو ضرب من الجنون يجعل كل النظريات العلمية والعقائدية والأخلاقية في حالة سيولة، وبالتالي

أيضا بسؤال آخر "ما مدى يقينكم بنسبية حكمكم على نسبية تلك القضية؟ فالقول بالنسبية أيضا هو "حكم وتقرير" قد يكون قطعيا هو الآخر فيتأكد وجود القطعيات إذا قرروا ذلك!! ويستمر مواجهة النسيين إلى درجة تجعلهم يعترفون بشكهم في تلك القضية (فالنسبية تعد شكا في قطعية أى قضية)، وهنا يستمر نفس التساؤل "هل أنت موقن بشكك هذا؟" فإن وافق فها هنا أيضا يصدر حكما قطعيا لا احتمال للنسبية فيه، أما إن انتهى إلى قوله: "لا أدري إن كنت أشك في هذا المبدأ أم لا" فلا يصلح معه إلا العلاج العملى الذى قرره الكثير من حكماء الإسلام ومتكلموهم ويلخصه الدكتور راجح الكردى قائلا: "بل ويرى أكثر من اشتغل بمناهج العقل وأنظاره من المعتزلة للرد على الفلاسفة المنكرين أنه لامناظرة مع هؤلاء بل إنه من الغلط مناظرهم لأن من يزعم أنه (لا يعلم أينما نظر أم

لو تعممت النسبية لسادت الفوضى الشاملة كل جنبا ت حياتنا الإنسانية، يقول الدكتور عثمان أمين: "والواقع أن التشكك مضطر أن يعترف - لو أمكن أنه يعترف بشيء - أن كل حياة إنسانية تنقرض بالضرورة إذا سادت مبادؤه الشكية واعتنقها الناس جميعا، وأن كل استدلال وكل عمل يقف توا ويصير الناس إلى ما يشبه النوم الشامل، وبلشون على تلك الحال إلى أن تضطرهم ضرورات الحياة إلى الحركة والعمل.. مهما يحاول التشكك باستدلالاته العميقة أن يلقي في روع الناس قدرا من الحيرة والبلبل والاضطراب فإن أتفه حوادث الحياة تقضى على هواجسه وشكوكه، وتتركه شبيها بغيره ممن لم يشتغلوا ببحث فلسفى قط!"<sup>(١٢)</sup>.

والخلاصة أن وجود الحق المطلق فى ذاته هو مترتب على وجود قوانين حتمية تمكننا من إدراكه والوصول إليه مع شرط مراعاة تلك القوانين والإبداع فى الوصول إلى تفصيلاتها..

وفى الوقت نفسه فإن وجود حقيقة مطلقة لاتعنى أن معرفتنا بها مطلقة.. كذلك لا يمكن أن تكون باعنا نحو سيطرة ثقافة "احتكار الحق" على الجميع.. تلك الثقافة التى عانى منها الإنسان الغربى فى العصور المظلمة كثيرا لأسباب عديدة، من الظلم أن نضع من بينها وجود الحق المطلق فى نفسه..

أيضا وجود حقائق مطلقة لايلغى وجود النسبى، فالذوق الإنسانى فى الألوان والألبسة والأطعمة والمقطوعات الموسيقية والفن ومظاهر الجمال المادى عموما هى فى ذاتها نسبية ولا إطلاق فيها..

إن الرغبة فى الإحاطة بالحقائق الكاملة ينبغى أن تكون باعنا الأساسى، والالتزام بتواضع العلم مع التسليم بمحض افتقار الإنسان ومحدودية عقله ينبغى أن تجعل الجميع يخوض بحر المعرفة "كمحاولات" بينها كل إنسان فيحيط بالقدر الضئيل من اليقين بكل ماهو حوله

وبالقدر الأكبر من نسبية معرفتنا  
بباقى الحقائق في القدر الآخر، إلى أن  
يجيء فلاسفة وعلماء لاحقون للبدء  
مما انتهى إليه السابق بتأكيد بعض  
الاحتميات والإضافة عليها والخوض  
في تحصيل نتائج نسبية أخرى  
لموضوعات يبحثون فيها عن إجابات  
قاطعة.. هذا ما ينبغي أن يكون عليه  
العلماء والمفكرون، فلا هم يقعون  
أسرى للدفاع عن قضايا لم تكف  
الأدلة لحصول اليقين بها، وفي الوقت  
نفسه ليلحقون النسبية في كل  
القضايا فيميتون داخل كل مفكر  
وعالم الرغبة في الوصول للحقائق بأن  
يؤسر المبدع تحت سلبية النسبية  
المحبطة..

ثالثاً- غياب معرفتنا بالقوانين  
والعلل لايعنى انتفاءها:

هذه القضية مجرد فهمها  
وتصورها يعد كافياً للتصديق بها،  
ولكن ومع الأسف انبرى بعض  
ضيقي الأفق لقلب تلك القضية  
وتحويلها لفظاً ومعنى إلى ما مفاده

(ما لم نعرف قوانينه وعلله فهو غير  
خاضع لقوانين!) ولا أدري بم أحكم  
على هؤلاء الذين قلبوا الآية وعكسوا  
المعيار فتعجلوا بتغليب الإنكار على  
وجود علل من مجرد أننا لم نكتشف  
تلك العلل والقوانين حتى الآن.. أئى  
عقل سليم يدرك بلا فذلكة أن  
المحاولات المتكررة والتراكمية للعلم  
والمعرفة والتي يخوضها الإنسان  
منطلقها الأساسي معرفته بجهله  
بالعلل مع يقينه بوجود أسباب  
وقوانين يحاول اكتشافها.. فالدافع  
للعلم هو الجهل والدافع للكمال هو  
الإيمان بالنقص، عندئذ تصير القاعدة  
هكذا (ما لم نعرف قوانينه حتى الآن،  
نجهتد لكي نعرف قوانينه لأننا  
موقنون بأن لكل شيء علة وسبباً..)  
هذه القاعدة جعلت أحلام الإنسان  
بالفضاء تتحول إلى واقع وقد تجعل  
أحلام الإنسان بالسفر عبر الزمان  
واقعا أيضاً.. لم لا طالما حاولنا  
معرفة قوانين الزمن..  
أما شبهة أن هناك أشياء لانعرف

أن غاية الإنسان هي معرفة العلل  
فيقول:

\* "لسنا نعرف الحق دون أن  
نعرف علته.

\* من الصواب أن تسمى معرفة  
الحق من الفلسفة، الفلسفة النظرية،  
لأن غاية المعرفة النظرية الحق، وغاية  
المعرفة العملية الفعل..

\* أى علم من العلوم ينبغي أن  
يسمى حكمة؟ يجب أن يسمى كل  
علم حكمة، فأما الحكمة العالية  
المتقدمة الفائقة التي بقية العلوم تابعة  
معترفة لها فواجب أن يكون علم علة  
التمام والخير، فإن باقى العلل هي  
بسبب هذه العلة "(١٣).

وفي الإسلام بيني القرآن الكريم  
مصادقية التوحيد والتصديق بآيات  
الكتاب على ثقته في وجود "قوم  
يعقلون ويتفكرون" و"أولى أبواب"  
وفي إمكان العقل الإنسان أن يدرك  
العلل الغائبة ويستدل بها على وجود  
الإله والتصديق بما جاء به الأنبياء  
والرسل، يقول تعالى: (قُلْ سِيرُوا فِي

لها قوانين وعللا، فهي شبهة العاجز  
السلبى الذى لا يؤمن بقدرته على  
المعرفة ولا إرادة التعلم لديه بل  
ولا يشعر بتميزه وتفاضله كإنسان  
يستطيع الخوض فى النتائج وصولا إلى  
عللها، والحمد لله أن ذلك المرض لم  
يصب الإنسان منذ فجر التاريخ وإلا  
لكان مانعا قويا من خوضه الناجح  
فى العلوم كالطب والهندسة  
والميكانيكا والزراعة والصناعات  
والدواء والفضاء والرياضيات  
والاجتماع والتاريخ والفلسفة  
وغيرها..

لاشك أن فكرة نفى العلل بمجرد  
عجزنا عن الوصول إليها فى الوقت  
الحالى هي فرضية واهية مقبلة جدا  
من الفرضيات القاتلة للفلسفة وللعلم  
والمتحدية لإرادة حب المعرفة  
والبحث عن غموض المسببات، وهي  
الإرادة المحفورة فى وجدان الإنسان  
المميز والتي عبر عنها العديد من  
الفلاسفة بأقوال مختلفة، فمما ذكره  
أرسطو حول ذلك الخصوص يؤكد

الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ العنكبوت: ٢٠، وفي آية أخرى: (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ) الذاريات: ٢٠.. وعلى هذا فالعقل الإنسانى راسخ الإيمان بقدراته التى أكدها الوحي/ الدين، فكلاهما كما يقول الفارابى "يعطى المبادئ القصوى للموجودات، فإنهما يعطيان علم المبدأ الأول والسبب الأول للموجودات، ويعطيان الغاية القصوى التى لأجلها كون الإنسان وهى السعادة القصوى" (١٤).

رابعاً: التحرر الحقيقى ليس بإلغاء القوانين

إن فى واقع الأمر ليس هناك تحرر مطلق، بل إنه تخلص من قيد للوقوع فى قيد آخر.. فإما أن تتخلص من قيد التجرد الذى يحيلك إلى قوانين العقل الجمعى الإنسانى لتقع أسيراً لقيدك الفردى الأنانى الذى يضع لك قوانينك الخاصة المستحجية لنزعائك

الفردية وتطلعاتها.. فتتخلص من سيطرة العقل الجمعى وقوانينه لتسقط تحت فخ فرديتك ونزواتك التى تمثل قوانينك أنت.. وإما أن تتجرد وتتحلل من نزواتك وهواك وآرائك الفردية المتأثرة بعوامل عديدة.. لتتجرد بعقلك الذى وقتها سيكون عقلاً إنسانياً خالصاً لا يمثلك أنت فقط، بل يسرى تجرده وتفكيره على الجميع، وبالتالي يحيلك تحريك من نفسك إلى تسليمك لقوانين العقل المجرد..

فإن كنت مجبراً على الاختيار فاختر لنفسك التسليم بالقوانين العقلية المنزهة والمجردة حتى تكون إنساناً فاضلاً، لا أن تختار قوانينك الفردية المنزهة تحت شعار "الحرية" المزيف، فالتحرر الحقيقى "التجرد" هو تحرر من العلائق المادية والحسية والركون للعقل المجرد البعيد عن الأهواء والمتعلقات المادية الخاصة بالأنا ولواحقها.. ليس عقل الأنا.. ولكنه "العقل نفسه".. أما التحرر

المزيف فمعناه التحرر من قوانين  
"العقل المجرد" والركون إلى الأنا..

ويعنى مقارب لتعريف الحرية  
الحقيقية، عمد علماء الأخلاق  
والرفائق إلى تقديم تصور معنوى رائع  
عن مفهوم التحرر والأسر، يقول أبو  
حامد الغزالي: "اجتهد في معرفة  
أصلك، حتى تعرف الطريق إلى  
الحضرة الإلهية، وتبلغ إلى مشاهدة  
الجلال والجمال، وتخلص نفسك من  
قيد الشهوة والغضب، وتعلم أن هذه  
الصفات لأى شيء ركبت فيك، فما  
خلقها الله تعالى لتكون أسيرها،  
ولكن خلقها حتى تكون أسرك  
وتسخرها للسفر الذى قدامك،  
وتجعل احداها مركبك، والأخرى  
سلاحك حتى تصيد بها سعادتك،  
فإذا بلغت غرضك فقاوم بها تحت  
قدميك، وارجع إلى مكان سعادتك،  
وذلك المكان قرار خواص الحضرة  
الإلهية، وقرار العوام درجات  
الجنة.." (١٥).

نخلص من كل ماسبق من عناوين

ومحاور للحديث إلى عدة نقاط تبين  
لنا وهم مزاعم الفوضويين والنسبيين  
وهى:

١- التفكير عبر القوانين الحتمية  
ليس جبريا، بل هو دعوة للتأمل  
والإبداع ومظهر من مظاهر تميز  
الإنسان.

٢- القوانين تؤكد وجود المطلق  
وتبرز أهمية العلم وسمو السعى نحو  
المعرفة، وإطلاق النسبية دعوة  
للفوضى.

٣- لذة المعرفة هى فى كشف  
غموض العلل واكتشاف القوانين  
والموازن.. وإنكار القوانين والعلل  
هو تمويت للعلم والفلسفة.

### بأى منطق نفكر؟

خلصنا فى العنوان السابق إلى  
وجود قوانين تحكم عملية التفكير  
الإنسانى بحسب كونها إحدى  
الظواهر الموجودة بالكون، شأنها  
شأن قوانين الجاذبية والحركة  
وغيرها.. وانطلاقا من مبدأ السببية  
باعتبار أن الفكر الإنسانى هو نتيجة

بطرق تصنيع المنتجات، وهو أفضل على مستوى الوعي والتخصص ممن ينتقد نفس المنتج ولكن من زاوية استهلاكه أو شكله ولونه ومظهره الغير مرتبطة بطريقة التصنيع وجودة الخامة ذاتها.. فالأول ينتقد موضوعيا بحكم تخصصه والثاني يفتقد المعيار العلمى السليم للنقد، فرمما أيضا ينخدع بلون أو شكل المنتج فيطلق أحكاما خاطئة بسبب عدم مهنيته وتخصصه..

بأى منطق نفكر؟ هو استعراض لمدارس ومعايير فى التفكير ذاته وتمثل كل مدرسة منها قانون يعود إليه المفكر لإدراك الصواب من الخطأ ولتقييم الأفكار الأخرى على طبقه، وعلى حسب ذلك فهناك أربعة قوانين متناحرة يعتبرها أصحابها المعيار الأسلم للحكم على جميع القضايا المطروحة وتصنيفها للحقانية أو البطلان، وتلك القوانين هى:

**أولاً: قانون أو منطق القوة**

أصحاب ذلك القانون يعبرون عن

ومحصلة لتفكيره، فمن المنطقى أيضا أن نتساءل عن القوانين التى تحكم تفكيرنا الإنسانى والتى بموجبها نستطيع الحكم على طرائق التفكير المختلفة إما بالانضباط أو العشوائية وهو ما يعود فى النهاية على حكمنا النهائى بسلامة أو خطأ الأفكار الناشئة عن ذلك التفكير.. فعالم اليوم يموج بآلاف الأفكار والنظريات التى تخص الإنسان والمجتمع ومن زوايا عديدة، سياسية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية، والكل يقيم دلائل حول صحة فكرته وجدوى نظريته وقسوة أطروحته.. لذلك وجب على الإنسان المدقق والناقد إذا أرد أن يبنى نقدا موضوعيا على صحة فرضية أو شائبة نظرية أن يبدأ من النقد الموضوعى لطريقة تفكير المفكر نفسه وليس لإنتاجه الفكرى.. فإذا اعتبرنا العقل هو المنوط بتصنيع الفكرة والتى هى عبارة عن المنتج المصنوع مثلا، فمن ينتقد المنتج بإبراز عيوب فى صناعته بالطبع يكون على دراية



صحة فكرة أو ممارسة سياسية أو سلوك إنسانى بأنه "صحيح" لكونه يحقق القوة لصاحبه، والآخر "خاطئ" لكونه يسلب القوة نفسها، وقد ارتبط ذلك المعيار بالقادة المتسلطين كأمثال هتلر ونابليون وغيرهم، فالعديد من أقوالهم تفوح منهم رائحة تميز الصالح من الطالح بمعيار القوة والضعف فقط.. كذلك من المفكرين فى المجال السياسي ارتبطت تلك النظريات بالإيطالى ميكافيللى صاحب كتاب الأمير والذى رسخ فيه ضمناً لأصالة ذلك المبدأ وكيف أن الغاية وهى الوصول للسلطة باعتبارها مصداقاً لإرادة القوة، تبرر أى وسيلة يلجأ إليها السياسي لضمان الحصول على السلطة والبقاء فيها أيضاً..

وفى عصر الحداثة ارتبطت تلك الفكرة بشكل أكثر تأصيلاً باتجاهين كبيرين:

**الاتجاه الأول:** هو اتجاه الفيلسوف الألمانى نيتشه فى كتابه

الإنسان الأعلى، والذى عرف الإنسان النبيل بأنه "فى جوهره تجسيد لإرادة القوة"، ولم يكتف نيتشه بذلك بل استخدم نفس المعيار فى رفض دعائم الدين المسيحى لأنها فى نظره تعبر عن إزكاء روح الضعف فى الإنسان وعندها تطالبه بالخضوع والافتقار إلى الإله!، يقول برنارد لويس محولاً وجهته حول آراء مفكرين آخرين حول نفس الموضوع: "واعتراض نيتشه على المسيحية هى أنها السبب فى قبول ما يدعوه "أخلاق الرقيق" ومن الغريب أن نلاحظ تعاضداً بين حججه وحجج الفلاسفة الفرنسيين الذين سبقوا الثورة الفرنسية. فقد احتجوا بأن العقائد المسيحية غير صادقة، وأن المسيحية تعلم الخضوع لما يحسب أنه إرادة الله بينما البشر الذين يحترمون أنفسهم لا ينبغي أن يخنوا هاماتهم أمام أية قوة أعلى..".

كذلك من غير المستغرب أن يعبر نيتشه عن أيديولوجيته السياسية

بالتطور الخطي وترى أن جوهر الحياة الإنسانية هو الصراع وأن البقاء للأصلح أي للأقوى، والطريقة الوحيدة لحل الخلاف عندها هي القوة.

الإنسان إما أن يكون متفوقا (سوبرمان) فيسيطر، أو أن يكون إنسانا متدنيا (سبمان) يتواءم ويرضخ. وإسرائيل هي المثال الحي على ذلك، فهي قلعة مسلحة تدك المنازل وتكسر عظام من يطالبون بحقوقهم مثل حق تقرير المصير. وهي في الوقت نفسه تعطي ليهود العالم حق العودة بعد غياب عدة آلاف من السنين، وتكر هذا الحق على الفلسطينيين الذين لا يزالون يمسكون بمفاتيح منازلهم التي تقطنها أسر يهودية! أليس هذا تعبيرا فاضحا عن ثنائية السوبرمان والسبمان، الإنسان المتفوق والإنسان المتدني!" (١٧).

والحقيقة أن الرد على معيار القوة الباطل بسيط جدا، فالقوة في ذاتها تحتاج إلى تعريف دقيق حتى تكون

بأن يبغى - كما يقول لويس "عنصرا عالميا حاكما، يكون منه أسياد الأرض، أرستقراطية جديدة ضخمة مؤسسة على نظام ذاتي أصرم مايكون، تحمل لآلاف السنين طابع رجال السلطة الفلاسفة والطغاة الفنانين"، فلاعجب هنا أن يقول نيتشه نفسه: "إن الآمال العالية في هذا القرن تكاد كلها تعزى إلى نابليون" (١٦).

**الاتجاه الثاني:** هو اتجاه الداروينيين الذين يرون أن إرادة البقاء لدى الإنسان - وليست إرادة القوة في ذاتها - هي التي تحتم عليه أن يصير قويا كي يكون منتصرا في صراعه الأبدي مع الطبيعة، وحول تلك الفكرة المهيمنة على عديد من السياسيين الغربيين يقول المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري: "إن النموذج الفعال في الحضارة الغربية الحديثة والمهيمن عليها هو الداروينية. والداروينية بحكم منطقتها لا يمكنها أن تقبل الحوار العقلاني، فهي ملتزمة

معيار صدق القول هو ما يترتب عليه ذلك القول من نتائج، فأعطينى من القول ما يهديني سواء السبيل في حياة عامة أو في صناعة وزراعة وتجارة، أسلم لك من فوري أنه قول حق، بغض النظر عما كان وما هو كائن بالفعل<sup>(١٩)</sup>.

هكذا تكلم الدكتور زكي نجيب محمود بشكل واضح ومبسط عن اتجاه البراجماتية غير الملتفت إلى ماهية أى شيء أو نظرية أو فكرة في ذاتها، بل سلط الضوء فقط عما سوف نستفيد منها معتبرا أن هذا هو المعيار الأصوب للحكم على المصادقية من عدمها، فالبراجماتى كما يقول وليام جيمس: "ينأى بعيدا عن التجريد وعن عدم الكفاية ويعرض عن الحلول الكلامية وعن التعليقات القبلية الدرئية (السابقة على التجربة) وعن المبادئ الثابتة وعن ضروب المطلق والأصول المزعومة .. وهو يولى وجهه شرط الاستنادية والمحسوسية والكفاية،

معيارا يصلح للحكم.. فهل معناها القوة المادية كما يفهم من فلسفة نيتشه أم الرغبة في البقاء كما يقرر الداروينيون أم القوة الذاتية في الحق نفسه والتي عندما يدركها الإنسان يصير قويا مستأنسا بالحق في ذاته كما وصفها الميتافيزيقيون؟ حقا إن معيار وقانون القوة يحتاج هو الآخر إلى معيار يسبقه ويعرفنا عليه وإلى قانون يحدد ماهية ذلك القانون ويخرجه من نسبيته العقيمة، ولكن بأى قوانين تستطيع إقناع من يسيرون على درب نيتشه ودارون بأن يقبلوها كمعايير حاكمة تفسر لنا ماهية القوة ، فالأول أشار بشكل واضح أن "الحقيقة مثل الأخلاق، مسألة نسبية.. فليس ثمة حقائق، بل هناك فقط تأويلات"<sup>(١٨)</sup>.

### ثانيا: منطق المنفعة ولغة المصالح

"جاءت اللفظة البراجماتية الجديدة التي شدت الأعناق وجذبت الأنظار مما (كان) ومما هو (كائن) إلى ما (سوف يكون).. وذلك بأن جعلت

شطر الحقائق والوقائع، شطر العمل والأداء والمزاولة وشطر القوة" (٢٠)، ولا أدري لماذا لفت نظري ذلك البائع الذى يبيع صورا للسياسي ومحمد مرسي معا وفي آن واحد مع عدم اكترائه بأيهما على حق، تذكرت فوراً ما قاله ويليام جيمس عن البراجماتية بأنها "اتجاه تحويل النظر بعيداً عن الأشياء الأولية، المبادئ، النواميس، الفئات، الحتميات المسلم بها وتوجيه النظر نحو الأشياء الأخيرة، الثمرات، النتائج، الآثار، الوقائع" (٢١).

وكما قلنا في الرد على معيار القوة، فإن قانون المنفعة نفسه يحتاج أيضاً إلى معيار لتحديد ماهية المنفعة سواء للفرد أو المجتمع ككل، وهل يدخل في إطارها العلم النافع واكتساب الملكات الفاضلة مثلما يقرر المثاليون والمتدينون وكافة الفلاسفة الإلهيين، أم تقتفى المنفعة بالمطلبات المادية للمجموع ككل مثلما يقرر الاشتراكيون، أم أن

أساس المنفعة بأن يسعى الفرد لتلبية مطالبه المادية وهو ما يعود بالنفع على المجتمع ككل كما يقرر الرأسماليون؟ حقا إن معيار المنفعة أيضاً فضفاض ونسبي باعتراف الماديين أنفسهم، ومهما حاول البراجماتيون أن يهربوا من طبيعة ما هو كائن، فقد سقطوا أيضاً في مطب حتمية تعريفهم لمفهوم المنفعة عبر "ما هو كائن" والخوض النظرى في تحديد "مفهوم المنفعة" مما جعلهم يحكم رؤيتهم النظرية للمنفعة ينتمون للمدرسة المادية التجريبية ذاتها رغم محاولاتهم المستميتة إبراز أنفسهم كمفكرين متجاوزين للخلاف النظرى بين التجريبيين والإلهيين!!

ثالثاً: منطق الأغلبية والقانون الطبيعي

وضعت الأكثرية كمعيار نسبي لتحقيق النفع والإرضاء لا كمقياس يحدد لك الصحيح من العليل في الفكر والنظريات والأخلاق، ولكن التغير المستمر في اختيارات الأغلبية

والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى اختيار الشيء ثم نقيضه بعد ذلك قد أفضت بأولى تجارب الديمقراطية في أثينا إلى الاختيار مثلما تنبأ لها سقراط وأفلاطون من قبل، فالأول انتقد قيام الجماهير بوضع القرارات في سرعة وجهل. وتساءل أليس من الجهل أن يحل مجرد العدد محل الحكمة؟، والثاني أقام تصورا لنظام يحمل ثبات القيم والمنطلقات الأخلاقية للمجتمع لكن تحت حاكمية الفلاسفة والحكومات، بحيث "يتصور أفلاطون دولة تبني على مثال الإنسان، وصورة الأجزاء الثلاثة. فكما الرأس والقلب والبطن، للدولة حراسها، ومقاتلوها (أو جنودها)، وعمالها (كالفلاحين مثلا).. من الواضح أن أفلاطون يعتمد هنا على الطب الإغريقي، فكما أن الإنسان الذي يعمل جسده وعقله جيدا يكون متوازنا ومنضبطا، كذلك المدينة الفاضلة هي التي يكون فيها كل في موضعه، ليشكل الجميع كلا واحدا.

إن فلسفة أفلاطون في الدولة تقع، ككل فلسفته، تحت عنوان العقلانية، فالمهم في مدينة فاضلة أن يحكمها العقل.. وتاما كما يحكم الرأس الجسد، يجب أن يراط بالفلاسفة حكم المدينة"<sup>(١)</sup>.

ولكن مع مرور الزمن أعاد الإنجليزى جون لوك فكرته السياسية عن منطق الأغلبية باكتشافه مايسمى بقانون الطبيعة والذي مفاده بأن تراكم اختيار الناس للأنظمة سيتم بطريقة التجربة والخطأ إلى أن يصل في نهاية الأمر ومن تلقاء نفسه إلى التطور المنشود للبشرية في تحقيق العدالة، ورغم أن لوك كما يقول الدكتور الطيب بوعزة "لم يؤكد نسبية المعرفة وأصلها التجريبي فحسب، بل حرص أيضا على التوكيد على كون العقل مجرد صفحة بيضاء (tabula rasa)، فكيف يمكن أن ينسجم موقفه الإبستمولوجي الذي يشرط العقل بالمكتسب التجريبي، وبين قوله في كتاب

والخطأ، وتلك الأخيرة لن تحصل إلا بأن يلتزم الناس بقوانين ومعايير أخلاقية وسلوكية لا يحدون عنها وبضوابط تحكم طبيعة الممارسة الديمقراطية، ووقتها وحينئذ حدثني عن النضوج والتطور المجتمعي.

فالأكثرية ليست معيارا لتحديد الحق من الباطل، بل هى مقياس يعكس اختيارات الناس وما يريدونه عمليا إرضاءا لمطالباتهم من الحياة، وهذا الاختيار لما يمثل الناس أيضا ينبغي ألا يحد عن المبادئ الإنسانية العامة والقواعد العقلية والأخلاقية، بل هو أيضا مثلما قلنا عن القوة والمنفعة "معيار يحتاج إلى معيار يضبطه ويحدد طبيعته"، وما أجمل رد المسيرى على الأمريكى فوكوياما بخصوص المشروع المتجاوز للأكثرية بقوله "إن لدينا مشروعا. فحن نؤمن بالله ونعتقد أن بإمكاننا تغيير العالم. نعم، ما زلنا نحلم بإقامة حكومات تحافظ على العدالة وإنسان غير ملتزم بالضرورة باللذة ومصلحته

(المقاتلان فى الحكم) بأن كل شخص له معرفة بالقانون الطبيعى حيث يرى أن (كل الناس الذين يمتلكون الإدراك الحسى ويعقلون هم قادرون على معرفة القانون الطبيعى)، بل كشفت طبعة لوفلاس لمخطوطاته عن إشارة صريحة إلى أن هذا القانون يدرك بنور طبيعى!" (٢٣) ..

إن المشكلة أن قانون الطبيعة ليس حتما فحسب فى رأى لوك، بل إنه جبرى أيضا يرسم نتائج التطور والتقدم من تلقاء نفسه وكأنه يقول "دع الناس تختار بأى طريقة ومعيار وفى النهاية سيتولى الأصلىح ولو بعد حين!!" وماذا لو اختبار الناس ألا يختاروا؟ وماذا لو تسافل اختيار الناس لأسباب قهرية تتعلق بمؤثرات لادخل لهم فيها؟

إننا نرى أن القانون الطبيعى ليس جبريا يعطيك النتائج من تلقاء نفسه مثلما يقرر لوك، بل إن له شرطا وعلة وهى كون العقل الجمعى يتصاعد وينضج بطريقة التجربة

الشخصية. ونؤمن بأن بإمكاننا تحقيق قسط من التقدم مع الحفاظ على العائلة، ويمكننا تضمين الإجراءات الديمقراطية في نظام يسلم بالقيم الإنسانية العامة التي تتجاوز ديمقراطية عد الأصابع<sup>(٢٤)</sup>.

أخيراً: منطق الحق والبحث عبر قوانينه

هى محطتنا الأخيرة التى من خلالها ينبغي على الإنسان أن ينشد الحقائق المجردة ويبحث عن ماهيات الأشياء من حوله، فيرفض جميع الأطروحات المتعارضة مع الحقيقة والواقع ويقبل ماهو حق فى ذاته وواقعى فى وجوده، وتلك غاية الحكماء والعقلاء منذ قدم الأزل وحتى الآن والسبب من أجلها يخوضون فى قوانين التفكير وعبره لإيصالهم للحقائق حول الوجود والحياة..

إن غاية مراد الإنسان هو البحث عن الحقيقة مثلما يقول أرسطو "الباحث بأقصى جهده عن الحقيقة هو الذى ينفرد بأكمل حياة ممكنة"،

وكما يؤكد سقراط "إن الحياة الخالية من التأمل والنظر لحياة لا تليق بالإنسان"<sup>(٢٥)</sup>، ومثلما عبر أفلاطون "إن من يعشق المعرفة حقاً شخص ينزع بطبيعته إلى الحقيقة ولا يقف عند تلك الكثرة من الأشياء التى يتوهم الناس أنها حقيقة، بل يظل يسعى وراء الحقيقة بلا كلل، ولا يفر عشقه حتى يصل إلى ماهية كل شيء فى ذاته"<sup>(٢٦)</sup>، ذلك الحق هو الكاشف للواقع أو المطابق للواقع كما يقول الحكماء وليس كما يضع البعض من معايير أخرى للحق مثل القوة أو ماينفع الناس فى معاشهم المادية أو ما أجمع عليه غالبيتهم!

والخلاصة إن التفكير عبر الضوابط القانونية لمنطق البحث عن الحقيقة:

١- هو المقدم على كل المعايير السابقة بأن يضع لها شروطها فيبرز الفرق بين قوة الحق وحق القوة، ويضع مفهوماً تصورياً سليماً للمنفعة والسعادة وأيضاً يضع ضوابط لوضع

ديمقراطية سليمة. والعدالة والمنفعة والوطنية و...".

٤- هو السبيل الأفضل لخلق نخبة جديدة تبدأ من التفكير وضوابطه لتنتج فكرا قويا حقيقيا يدرك الواقع في ذاته ويصنع فارقا في حياة المجتمع للأفضل..

\*\*\*

٢- هو البداية الصحيحة من المطلق - القوانين البديهة - إلى البحث عن الحقائق المطلقة.

٣- هو المعيار الوحيد لإرساء القيم الفاضلة وتغيير المفاهيم السائدة وخلق ثورة فكرية حقيقية على المتعارف عليه من مفاهيم

"كالممارسة السياسية والحقوق



## الهوامش

- ١- حرية الفكر، جون بيورى، تعريب: محمد عبد العزيز إسحاق ط المركز القومى للترجمة ٢٠١٠ ص ١٣٧.
- ٢- تاريخ الفلسفة، فريدريك كوبليستون مجلد ٥، ترجمة: محمد سيد أحمد، ط المجلس الأعلى للثقافة ص ٣٨٧، ٣٨٨.
- ٣- المصدر السابق.
- ٤- الفلسفة أنواعها ومشكلاتها، هنتر ميد، ترجمة: د. فؤاد زكريا، ط دار نهضة مصر- الفجالة ص ٣١٢.
- ٥- المصدر السابق ص ٣١٥.
- ٦- انظر نظرية الثورة العربية ٣، المنطلقات، د. عصمت سيف الدولة، ط أولى دار المسيرة بيروت ١٩٧٩ ص ١٥، ١٦.
- ٧- انظر تاريخ المذاهب الفلسفية، د. عصام الدين محمد على ط منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٥٠.
- ٨- انظر تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، ط لجنة التأليف والترجمة والبحث ١٩٣٦ ص ٦٢.
- ٩- أقدم لك الفلسفة " ديف روبنسون، وجودى جروفز، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط ٢٠٠١ المجلس الأعلى للثقافة ص ١٦٠.
- ١٠- المصدر السابق ص ٧١.
- ١١- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، د. راجح الكردى ط أولى مكتبة المؤيد، الرياض ١٩٩٢ ص ٧٩.
- ١٢- محاولات فلسفية، د. عثمان أمين ط مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٣ ص ٦٤-٦٥ بتصرف يسير.
- ١٣- انظر نصوص واصطلاحات فلسفية عربية، د. مصطفى لبيب عبد الغنى ط دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ ص ٢٤، ٢٥.
- ١٤- المصدر السابق.
- ١٥- كيمياء السعادة للغزالي ص ٣ PDF: www.al-mostafa.com
- ١٦- كل أقوال نيتشة وراسل فى كتاب تاريخ الفلسفة الغربية، (الكتاب الثالث: الفلسفة الحديثة) برتراند راسل، ترجمة: محمد فتحى الشنيطى، ط المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ من ص ٣٩٦ إلى ٤٠٠.
- ١٧- حوار بين المسيرى وفوكوياما، انظر موقع الدكتور المسيرى:

- ١٨- أقدم لك، الفلسفة، ديف روبنسون، وجودى جروفز، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط ٢٠٠١ المجلس الأعلى للثقافة ص ٩٠.
- ١٩- البراجماتية، وليام جيمس، ترجمة: محمد على العريان، تقديم: زكى نجيب محمود ط المركز القومى للترجمة ٢٠٠٨ ص ٣.
- ٢٠- المصدر السابق ص ٧١.
- ٢١- نفس المصدر ص ٧٦.
- ٢٢- جوستاين جارد، رواية عالم صوفى رواية حول تاريخ الفلسفة، ترجمة: حياة الحويك عطية، ط. دار المني ص ١٠١.
- ٢٣- نقد الليبرالية، الطيب بوعزة، ط أولى ٢٠٠٩ مجلة البيان مكتبة الملك فهد الوطنية، ص ٥٦.
- ٢٤- حوار بين المسيرى وفوكوياما، انظر: موقع الدكتور المسيرى:
- <http://www.elmessiri.com>
- ٢٥- دعوة للفلسفة، أرسطو، ترجمة: د. عبد الغفار مكاوى، ط الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧ ص ٧.
- ٢٦- انظر كتاب نصوص واصطلاحات فلسفية عربية للدكتور مصطفى لبيب عبد الغنى، ط دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ ص ٢٢.